الفهـرس

مقدمة ـــــ 5

مدخل تمهيدي: ـــــ 7

أولاً: إحداث المحاكم التجارية ـــــ 9

ثانياً: ماهية الاختصاص وأنواعه ـــــ 13

ثالثاً: أهمية الموضوع وخطة الدراسة ـــــ 17

الباب الأول: الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية ـــــ 19

الفصل الأول: اختصاص المحاكم التجارية وفق مقتضيات المادة 5 من قانون 53-95 ـــــ 24

المبحث الأول: الدعاوى التي تنشأ بين التجار والمتعلقة بأعمالهم التجارية ـــــ 28

المطلب الأول: شروط اكتساب الصفة التجارية ـــــ 29

الفقرة الأولى: الممارسة الشخصية للنشاط التجاري ـــــ 30

أولاً: الأنشطة التجارية ـــــ 30

ثانياً: مزاولة الشخص التجارة لحسابه الخاص ـــــ 36

الفقرة الثانية: ممارسة التجارة على سبيل الاعتياد أوالاحتراف ـــــ 37

أولاً: مدلول الاعتياد على ممارسة النشاط التجاري ـــــ 39

ثانياً: المقصود باحتراف التجارة ـــــ 40

المطلب الثاني: الأعمال التجارية بالتبعية ____ 41
الفقرة الأولى: شروط الأعمال التجارية بالتبعية ____ 42
أولاً: أن يكون العمل صادراً عن تاجر ____ 42
ثانياً: أن يكون العمل مرتبطاً بالنشاط التجاري للتاجر ____ 44
الفقرة الثانية: تطبيقات الأعمال التجارية بالتبعية ____ 46
أولاً: دعاوى المسؤولية التقصيرية ____ 47
ثانياً: الاستثناءات الواردة على الأعمال التجارية بالتبعية ____ 50
المبحث الثاني: الدعاوى المتعلقة بالعقود التجارية ____ 55
المطلب الأول: مفهوم العقد التجاري وتنظيمه ____ 56
الفقرة الأولى: مفهوم العقد التجاري وتميزه ____ 56
الفقرة الثانية: تنظيم العقود التجارية ____ 59
المطلب الثاني: المحاكم التجارية والعقود التجارية ____ 60
الفقرة الأولى: تطبيقات العقود التجارية ____ 61
الفقرة الثانية: عقود الاستفادة من خدمات المرافقة العمومية
ذات الطابع التجاري والصناعي ____ 63
المبحث الثالث: الدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية ____ 70
المطلب الأول: المقصود بالأوراق التجارية ____ 70
المطلب الثاني: الاختصاص في الأوراق التجارية ____ 73
المبحث الرابع: النزاعات الناشئة بين شركاء في شركة تجارية ____ 78

المطلب الأول: المقصود بالشركات التجارية ـــــ 78
المطلب الثاني: شروط انعقاد الاختصاص للمحاكم التجارية ـــ 81
أولاً: وجود شركة تجارية ـــــ 81
ثانياً: أن يكون النزاع بين شركاء في هذه الشركة ـــــ 82
ثالثاً: أن يكون موضوع النزاع مرتبطاً بحياة الشركة ـــــ 83
المبحث الخامس: النزاعات المتعلقة بالأصول التجارية ـــــ 85
المطلب الأول: مفهوم الأصل التجاري ومجال اختصاص
المحاكم التجارية بشأنه ـــــ 85
الفقرة الأولى: مفهوم الأصل التجاري ـــــ 86
الفقرة الثانية: مجال اختصاص المحاكم التجارية في نزاعات
الأصل التجاري ـــــ 88
المطلب الثاني: دعاوى الأكرية التجارية ـــــ 90
الفقرة الأولى: الاتجاه الرافض لاختصاص المحاكم التجارية ـ 91
الفقرة الثانية: الاتجاه المؤيد لاختصاص المحاكم التجارية ـ 93
الفقرة الثالثة: الاتجاه القائل بازدواجية الاختصاص ـــــ 95
الفصل الثاني: المنازعات المتعلقة بصعوبات المقاولة وقضاء التسبيق ـ 98
المبحث الأول: صعوبات المقاولة ـــــ 98
المطلب الأول: المقصود بصعوبة المقاولة ومدى اختصاص
المحاكم التجارية بشأنها ـــــ 99

الفقرة الأولى: مفهوم صعوبات المقاولة ____ 99
الفقرة الثانية: مدى اختصاص المحكمة التجارية في مساطر
معالجة صعوبات المقاولة ____ 101
المطلب الثاني: مساطر الوقاية من الصعوبات التي تعترض
المقاولة، ومساطر معالجتها ____ 104
الفقرة الأولى: مساطر الوقاية من الصعوبات ____ 104
أولاً: الوقاية الداخلية ____ 104
ثانياً: الوقاية الخارجية والتسوية الودية ____ 106
الفقرة الثانية: مساطر معالجة صعوبات المقاولة ____ 108
أولاً: استمرارية الاستغلال ____ 110
ثانياً: التفويت ____ 111
الفقرة الثالثة: التصفية القضائية ____ 112
المبحث الثاني: قضاء التسبيق ____ 114
المطلب الأول: مفهوم قضاء التسبيق ____ 114
المطلب الثاني: شروط الأمر بأداء مبلغ مسبق من الدين
ومسطرته ____ 117
أولاً: أن يكون الدين تجارياً ____ 118
ثانياً: أن يكون الدين ثابتاً ____ 118
ثالثاً: ألا يكون الدين محل منازعة جدية ____ 119

رابعاً: ضرورة تقديم ضمانات عينية أوشخصية كافية ____ 120

خامساً: قيمة المبلغ المسبق من الدين ____ 121

الباب الثاني: امتداد اختصاص المحاكم التجارية ومسطرة البث في تنازع الاختصاص ____ 125

الفصل الأول: امتداد اختصاص المحاكم التجارية والتحكيم التجاري ____ 128

المبحث الأول: امتداد اختصاص المحاكم التجارية ____ 128

المطلب الأول: الامتداد القانوني للاختصاص ____ 128

المطلب الثاني: الامتداد الاتفاقي للاختصاص ____ 130

المبحث الثاني: التحكيم التجاري ____ 136

المطلب الأول: مفهوم التحكيم وشروط انعقاده ____ 137

الفقرة الأولى: مفهوم التحكيم وأهميته ____ 137

الفقرة الثانية: شروط قيام التحكيم التجاري ____ 140

أولاً: الأهلية ____ 140

ثانياً: الكتابة ____ 141

ثالثاً: موضوع التحكيم ____ 142

المطلب الثاني: آثار الاتفاق على التحكيم وتنفيذ القرارات التحكمية ____ 143

الفقرة الأولى: آثار الاتفاق على التحكيم ____ 143

الفقرة الثانية: تنفيذ القرارات التحكمية ـــــ 145
أولاً: بالنسبة للقرارات التحكمية الوطنية ـــــ 146
ثانياً: بالنسبة للقرارات التحكمية الأجنبية ـــــ 148
الفصل الثاني: الدفع بعدم الاختصاص النوعي والبت في تنازع الاختصاص ـــــ 151
المبحث الأول: مسطرة الدفع بعدم الاختصاص النوعي ـــــ 152
المطلب الأول: الدفع بعدم الاختصاص النوعي والنظام العام ـــــ 152
الفقرة الأولى: آثار اعتبار الاختصاص النوعي من النظام العام ـــــ 152
الفقرة الثانية: طبيعة الاختصاص النوعي في القانون المغربي ـــــ 154
أولاً: تنظيم المشرع المغربي للاختصاص النوعي ـــــ 154
ثانياً: موقف الفقه والقضاء من طبيعة الاختصاص النوعي ـــــ 159
المطلب الثاني: الإجراءات الواجب اتباعها ـــــ 164
الفقرة الأولى: شروط إثارة الدفع بعدم الاختصاص ـــــ 164
أولاً: الجهات التي يحق لها الدفع بعدم الاختصاص النوعي ـــــ 165
ثانياً: الوقت وكيفية إثارة الدفع بعدم الاختصاص النوعي ـــــ 165
الفقرة الثانية: الفصل في الدفع بعدم الاختصاص النوعي ـــــ 167
الفقرة الثالثة: الإحالة بعد التصريح بعدم الاختصاص ـــــ 178
أولاً: التساؤلات التي يثيرها موضوع الإحالة ـــــ 179
ثانياً: القوة الإلزامية لقرار الإحالة ـــــ 184

المبحث الثاني: البت في تنازع الاختصاص ـــــ 187
المطلب الأول: أسباب تنازع الاختصاص في التشريع المغربي وصوره ـــــ 187
الفقرة الأولى: أسباب تنازع الاختصاص ـــــ 188
الفقرة الثانية: صور تنازع الاختصاص ـــــ 189
المطلب الثاني: الجهة القضائية التي تبت في تنازع الاختصاص والإجراءات المطبقة أمامها ـــــ 190
الفقرة الأولى: شروط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص ـــ 191
الفقرة الثانية: الجهة القضائية التي تبت في تنازع الاختصاص ـــ 193
خاتمة ـــــ 198
ملحق: (إحصائيات حول عدد وموضوع القضايا الرائجة والمحكومة من طرف المحاكم) ـــــ 201
لائحة المصادر والمراجع ـــــ 210
الفهرس ـــــ 221